الفصل السادس

رؤيـــة مستقبليـــة

obeikandl.com

الفصل السادس

رؤية مستقبلية

لا أعتقد أن ثمة خلافا فى الرأى حول ارتباط الأداء السياسى والاقتصادى والثقافى والحضارى بشكل عام حاليا ومستقبلا ، على المستوى المحلى والإقليمى والدولى - بأوضاع التعليم ، وما يمكن أن يحدثه من تأثير ، على جميع نواحى الحياة بأبعادها ومجالاتها المتعددة ، وعلى الإنسان نفسه صانع التقدم ومحرك قوى التغيير .

ومن هنا ، تأتى أهمية تجاوب أوضاعنا التعليمية فى مصر والوطن العربى مع النهضة الكبرى التى يمر بها التعليم فى مجال تكنولوجيا الاتصال ، وثورة المعلومات ، أو معطيات الموجة الثالثة التى يمر بها العالم حاليا ، والتى تطرقنا إليها تفصيلا فى الفصول السابقة . وهو الأمر الذى يستلزم تصورا لرؤية مستقبلية لما يجب أن يكون عليه التعليم فى الأمة العربية ، حتى نتمكن من التكيف مع متغيرات العصر المستجدة ، والتعامل مع آلياته ، والتفاعل مع معطياته .

إن تقديمنا لرؤية مستقبلية شاملة لتطوير التعليم فى أمتنا العربية - قد يستدعى الحديث عن التعليم قبل الجامعى ، وإلقاء الضوء على التعليم الجامعى من منظور عالمى ، باعتبار أن لكل منهما أهدافه ووسائله التى تتلاءم مع المرحلة العمرية التى تتعامل معها . هذا ، وإن كانت رؤيتنا لمستقبل كل منهما ، لاتختلف كثيرا إلا بما تفرضه اعتبارات المرحلة العمرية التى تتعامل معها كل مرحلة تعليمية .

أولا – الرؤية المستقبليـة للتعليم قبل الجامعى

تنبع رؤيتنا لمستقبل التعليم قبل الجامعى فى أمتنا العربية بشكل أساسى ، من **إيمان عميق بأن تحقيق أهداف التعليم فى هذه المرحلة يعد استثمارا حقيقيا للمستقبل . فبناء المواطن العصرى نفسيا واجتماعيا وصحيا وثقافيا يبدأ من الطفولة ، لما تحدثه مرحلة التنشئة** المبكرة من تأثير كبير فى بناء شخصية الفرد ، وخلق عوامل الإيجابية والمبادرة لديه ، والتى يجب أن تغرس فى وقت مبكر ؛ لأن تأخيرها إلى مرحلة تالية أمر تكتنفه احتمالات الفشل ، حيث يكون الطالب قد وصل إلى مرحلة عمرية ، يصعب معها غرس بعض القيم لديه ، كما أننا نكون قد أهدرنا فترة حساسة للغاية حافلة بإمكانات التعلم والتأثر بالمجتمع ، وتكون عينه قد تفتحت على العديد من المصادر الأخرى التى قد تحدث هى بالتالى تأثيرا كبيرا فيه . كما أننا نحتاج إلى إكساب التلميذ فى هذه المرحلة المهارات والقدرات الأساسية ، والتى – بدونها – لا نستطيع تأهيله لاكتساب مهارات أخرى تترتب عليها فى مرحلة التعليم الجامعى .

إن رؤيتنا لمستقبل التعليم قبل الجامعى ، تعتمد على ما نرغب أن يحققه تلميذ هذه المرحلة من أهداف ، وما يكتسبه من مهارات ، وما يمارسه من أنشطة ، وما نتطلع إليه نحن فى المستقبل .

فنحن نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يكون قادرا على البحث الذاتى عن المعلومات فى الكتب والمكتبات والكمبيوتر ، وأن يصبح طالبا إيجابيا قادرا على الوصول بذاته إلى المعلومة ، ولا نريده تلميذا سلبيا يقتصر دوره على مجرد تلقى المعلومات وحفظها .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يكون قادرا على إجادة اللغة العربية تحدثا وكتابة ، وأن يجيد اللغة الأجنبية – أيضا – فى وقت مبكر ، **وأن يجيد التعامل مع العمليات الحسابية والرياضية ، بشكل يؤدى إلى تطوير إمكاناته العقلية ، نريده تلميذا يجيد مهارات الاتصال الشخصى بالآخرين : المدرس والزملاء فى الفصل وخارجه ، وأعضاء الأسرة ، وأفراد المجتمع .**

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن يتعلم – فى وقت مبكر – المبادرة والجرأة فى التعبير عن رأيه بشجاعة وصراحة كاملة ، دون أن يقلل ذلك من احترامه لآراء الآخرين ، وأن يسلك القنوات الشرعية التى يتيحها المجتمع لأبناء الوطن ، وذلك للتعبير عن آرائهم بحرية كاملة ، بعيدا عن العنف والتطرف والتعصب لأحادية التفكير .

نريد لتلميذ هذه المرحلة التى تهب علينا فيها رياح الديمقراطية من كل صوب وحدب ، أن يتعود ديمقراطية الحوار ، واحترام الآراء المعارضة ، والمطالبة بالحق ، والسعى نحوه ، والإصرار عليه ، بعيدا عن الانطواء والعزلة ، ولن يتأتى هذا إلا من خلال تربية نفسية واجتماعية تمارس فيها المدرسة دورا كبيرا ، وتحدث تأثيرها المستهدف . نريده فى هذه المرحلة **أن يكون شديد التلهف على معرفة كل جديد فى مجال التطور التكنولوجى ، سريع الاستجابة للتعامل مع أجهزتها التى تتوافر فى مدرسته** ، أو فى المنزل ، أو فى النادى ، أو فى أماكن أخرى ، نريده يهوى هذه التكنولوجيا ، ويجيد التعامل مع الكمبيوتر ، واستخدامه فى مجال التعليم ، والبحث عن المعلومات ، والتعامل مع العمليات الحسابية والرياضية ، فضلاً عن استخدامه فى المجالات الأخرى .

نريده فى هذه المرحلة ، أن يكون ممارسا للأنشطة بشكل منتظم وثابت ، نريده ممارسا للرياضة ، ذواقا للفن والموسيقى ، هاويا لممارسة الأنشطة الثقافية ، من صحافة مدرسية ، وإذاعة مدرسية ، ومسابقات ، وبحوث ، وكل ما من شأنه أن ينمى موهبته ، ويثرى معارفه ، ويصقل شخصيته .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، أن ينعم بصحة جيدة ، من خلال توعية غذائية وتربية صحية جيدة ، ومن خلال توفير الوجبات الغذائية السليمة والملائمة لتلاميذ هذه المرحلة ، بما يساعد على التخلص من الأنيميا وأمراض سوء التغذية المنتشرة بين نسبة كبيرة من تلاميذ هذه المرحلة ، ومن خلال توفير الرعاية الصحية المنتظمة والمتميزة والمركزة لتلاميذ هذه المرحلة .

نتطلع فى هذه المرحلة ، إلى أن يتعلم التلاميذ مبادئ الاعتماد على الذات ، والقدرة على اتخاذ القرار ذاتيا دون الرجوع إلى أحد فى المواقف الصعبة التى يواجهها .

كما نتطلع فى هذه المرحلة إلى تلميذ قادر على أن يندمج فى الجماعة ، وأن يدعم فكرة العمل الجماعى ، وأن ينخرط داخل فريق العمل ،وأن يتعود الإنجاز الجماعى للأعمال التى تتطلب ذلك .

كما نريد تلميذا فى هذه المرحلة – أيضا – يتعرف – فى وقت مبكر– علوم المستقبل ، وأن يكون على دراية بها ، شديد التلهف لمعرفة تطوراتها ، وأوضاع بلاده من هذه التطورات .

نريد لتلميذ هذه المرحلة ، **أن يلم بالمفاهيم التى تعكس التحديات المحلية التى تواجهنا ، فنريده ملما بمفاهيم الأمن القومى ، والسلام**

الاجتماعى ، وظاهرة الأمية التعليمية والثقافية ، ومشكلة الانفجار السكانى ، ومفاهيم التسامح وعدم التفرقة ، ومبادئ الوعى الصحى ، والنمو الاقتصادى ، ومجالات العمل الوطنى المتعددة وأبعادها ، متحفزا للمشاركة فيها . وذلك فضلا عن إلمامه – أيضا – بالتحديات العالمية والإقليمية ، مثل قضايا البيئة ، وثورة تكنولوجيا المعلومات ، والتنافس والصراع الدولى ، والانفتاح على العالم ، وغير ذلك من القضايا ذات التأثير المباشر وغير المباشر على مجتمعه ووطنه .

إن تحقيق هذه الأهداف الطموحة ، يتطلب منا أن نعيد النظر فى ثلاثية التعليم التقليدية (المدرس – الطالب – المدرسة) ونحولها إلى عملية تعليمية أكثر حداثة وعصرية ، تشتمل عناصرها على (المدرس العصرى – الطالب الإيجابى – المدرسة العصرية – تكنولوجيا التعليم المتقدمة – المناهج التعليمية المتطورة والتعليم غير المنهجى **(Extracurricular Education)** ، فلكل عنصر من هذه العناصر أهميته الخاصة فى ظل أداء تعليمى نبغى أن يكون متطورا باستمرار ، يستطيع من خلاله التعايش مع متغيرات القرن الحادى والعشرين .

إن تطوير التعليم فى القرن الحادى والعشرين بالشكل الذى نتصوره – يعتمد بشكل أساسى على إعداد المعلم العصرى . فنحن نحتاج إلى المعلم الملم بعلوم المستقبل ، الملم بتحديات الحاضر والمستقبل التى تحتاجها بلادنا ، المطلع على التطورات العلمية الحديثة فى مجال تخصصه .

نحن نحتاج إلى المدرس التربوى ، الذى يحسن التعامل والتصرف مع تلاميذه بطريقة تربوية سليمة ، تقوم على الأسلوب العلمى الصحيح ، لا على الصدفة والأهواء الشخصية . نحتاج إلى المدرس العصرى الذى يستطيع التعامل

بمهارة مع تكنولوجيا العصر ، خاصة تلك المستخدمة فى مجال التعليم ، ليتمكن من تدريب تلاميذه على استخدامها فى الأغراض المختلفة .

نحن نحتاج إلى المدرس النشط والإيجابى ، والذى يستطيع أن يشارك باستمرار فى تطوير العملية التعليمية باقتراحاته وملاحظاته العلمية البناءة ، باعتباره أحد المحاور الأساسية المشاركة فى هذه العملية .

كما أن تحقيق الأهداف الطموحة التى نرغبها للعملية التعليمية ، يعتمد على الأبنية التعليمية المعاصرة ، باعتبارها أحد عوامل الجذب للتلاميذ والطلاب ، هذه الأبنية يجب أن تكون متكاملة من حيث توافر المعامل الحديثة ، والأجهزة المتطورة ، والوسائل المساعدة فى العملية التعليمية ، والأماكن والإمكانيات التى تساعد على ممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والموسيقية والترويحية المختلفة .

كما يستلزم تحقيق هذه الأهداف الطموحة ، **أن نمد مدارسنا بالتكنولوجيا الحديثة المستخدمة فى مجال التعليم فى البلدان المتقدمة** ، من حاسبات آلية ، إلى شبكات الاتصال عن بعد ، وطرق الاتصال بالمدارس ومراكز البحث العلمى ، والشبكة الدولية للاتصال ، والتى تؤدى إلى تحقيق إيجابية الطالب فى العملية التعليمية ، وترفع قيمة البحث الذاتى من جانب الطلاب .

أيضا ، نحن فى حاجة ماسة إلى التخلى عن ظاهرة استاتيكية المناهج التعليمية ، التى ظلت فترة طويلة بعيدة عن التطوير والتغيير ، ويجب أن نحرص على التغيير المستمر فى هذه المناهج بما يتلاءم مع المتغيرات المتسارعة وعلوم المستقبل ، والتطورات التى يشهدها العالم حاليا ومستقبلا . وهذا

التغيير هو الوسيلة الأساسية التى تؤدى إلى تضييق الفجوة بين مضمون المناهج التعليمية ومعطيات التطورات المحلية والعالمية المحيطة بنا .

علينا ، **أن نهتم باكتشاف الموهوبين فى مراحل مبكرة من الدراسة ، والتوسع فى توفير الرعاية الخاصة بهم على مستوى الوطن كله** ، وأن ندرس لهم المناهج التى تلائمهم والطرق التربوية السليمة فى التعامل معهم ، والأنشطة المختلفة التى يجب مزاولتها ، باعتبار أن هؤلاء الموهوبين هم ثروة حقيقية للمستقبل ، يجب أن نرعاها خير رعاية . إن آمالنا وطموحاتنا المستقبلية فى التعليم قبل الجامعى – تعبر عن رؤية تستلهم تطورات العصر الذى نعيشه ، وتقدر حجم التحديات التى نواجهها ، والتى تفرض علينا ضرورة التحرك لمواجهتها ، كما أن تحقيق هذه الآمال والطموحات ، ليس أمرا بعيد المنال ؛ لأننا قد بدأنا مشوار تحقيق هذه الأهداف بالفعل ، وعلينا ، أن نستمر فى تطوير كل عناصر العملية التعليمية فى هذه المرحلة ، بما يؤدى إلى تحقيق الأهداف المنشودة بالقدر الذى نتطلع إليه .

ثانيا – التعليم العالى من منظور عالمى

إن الجامعة فى أى مجتمع – هى قاطرة التقدم ، ومنارة التنوير ، والقوة العقلية ، والدعامة الفكرية التى تستشرف المستقبل ، وهى – أيضا – معمل إعداد الأجيال المتعاقبة وتكوينهم وتأهيلهم ، وهى – أيضا – الجهة المنوط بها حل مشاكل المجتمع ، من خلال معايشة حقيقية لها ، وتفاعل خلاق معها ، وتفهم موضوعى لأبعادها .

إن هذه المهام ، ليس ثمة خلاف كبير فى الرأى حولها ، ولكن يجب أن نصارح أنفسنا بحقيقة مؤداها : أن أداء هذه المهام وإنجازها يقف

أمامه بعض العقبات ، عقبات بعضها من صنعنا نحن ، وعقبات أخرى فرضت علينا .

ولعل أهم العقبات التى فرضت علينا ، تتمثل – أحيانـا – فى قلة الاعتمادات ، أو كثرة الأعداد فى ظروف معينة ، أو ضخامة ما يلقى علينا من تبعات كثيرة ، فى مجالات مختلفة .

وبالنسبة لما نتحمل نحن مسئوليته ، فإننى أستطيع أن أقول : **إن الجامعة ، بوضعها الحالى ، لم تستطع حتى الآن ، أن تؤدى مهمة رئيسية بالغة الأهمية ، هى مهمة خلق التفكير العلمى لدى خريجيها ، وأن تكون مكانا لتدريب الدارسين على حل المشاكل ، وعلى التفكير بأسلوب علمى ، فى مجالات الحياة المتعددة والمختلفة .**

إن هذا يرجع – فى تقديرى – إلى أسباب كثيرة ، وعلى سبيل المثال ، فما يزال اسم الكتاب الجامعى يتردد بيننا ، وكذلك المذكرات الجامعية ، وأن تعليم طلاب الجامعة فى شكل محاضرات ، أو فى صورة يغلب عليها الطابع الإيجابى لدى الأستاذ ، والطابع السلبى لدى الطالب – مازال يترسب فى أعماقنا أيضا .

ما زلنا – أيضا – لا نحسن استغلال الموارد والإمكانات المتاحة لنا ، بما فى ذلك الموارد البشرية ، والمنشآت ، والمعامل . ذلك ، لأننا – فى كثير من الأحيان – نعمل بعض الوقت ، فى حين أن الجامعات العريقة فى العالم كله ، أصبحت جامعات للمحترفين ، تعمل من الصباح الباكر ، وحتى ساعة متأخرة من المساء ، بحيث يتفرغ الأستاذ الجامعى تماما لعمله

فى الجامعة . تلك المسئولية التى لا أستطيع – ولا ينبغى – أن أحملها بكاملها للأستاذ الذى قد يتعين عليه – فى بعض الأحيان – أن يستكمل ما يكفل له حياة كريمة خارج الجامعة ، وقد يتعذر عليه– أيضا – أن يجد الخدمات اللازمة داخل الجامعة ، والتى تمكنه من قضاء يوم كامل فى حرم الجامعة ، إذا ما رغب فى ذلك .

ولكن ، تبقى المشكلة ؛ لأننا نعمل بجزء من طاقتنا البشرية ، بل – فى كثير من الأحيان – لا نستغل هذا الجزء من الطاقة ذاتها بطريقة اقتصادية علمية ، **سواء بتقسيم الأعداد الكبيرة من الطلاب إلى أعداد أقل ، أم بتشغيل المدرجات بطريقة اقتصادية ، على امتداد ساعات اليوم الكامل** ، أم بتقسيم المجموعات الكبيرة ، إلى مجموعات أصغر فى ورش العمل ، أو فى البحوث وما إلى ذلك . وأعتقد أن هذه مهام ، تنتظرنا ، ويجب أن نقوم بها ، حتى نستكمل المقومات العلمية التى نحرص عليها ، وعلى الوفاء بها .

كذلك ، لايزال مفهومنا للتعليم مفهوما تقليديا يغلب عليه الواقع الزمنى المعاصر أو الماضى ، وأن البعد المستقبلى لم يزل محدودا للغاية فى مناهجنا الجامعية ، وكذلك فى تفكير الكثير من طلابنا وبعض أعضاء هيئة التدريس ، فنحن نعدهم لأدوار محددة ، لما نتصور أنه مطلوب منهم ، فى الحاضر المعاصر ، بل – أحيانا كثيرة – فى ماض فات زمانه ، ومضى عهده ، خاصة أن ما ندرسه اليوم ، يصبح متقادما بعد سنوات قليلة فقط ، مع سرعة التغيير الهائلة التى يمر بها العالم المعاصر .

أيضا ، عندما نتساءل عن طبيعة المشكلات التى سيواجهها الخريج ، فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، هل هى نفس المشكلات التى نقابلها أو

نعانى منها الآن ؟ إننى أشك فى ذلك ؛ لأن المجتمع الذى نهيئ خريجينا للتعامل معه ، مجتمع سريع التغير بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البشرية ، فإذا تحدثنا عن المجتمع ، فنحن ننتقل من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى بكل ما يحمله من تغييرات – سبق الإشارة إليها –مجتمع تتغير فيه الهياكل التى تعارفنا عليها ، واعتدناها ، وألفناها ، كالحكومة والمؤسسات والوزارات والشركات وغيرها من التنظيمات التقليدية ، والتى نعتقد أنها مطروحة بالفعل للتغيير والتكيف .

إن التغيرات القادمة تشمل مسلمات وأوضاعا كانت غير مطروحة للمناقشة فيما مضى ، وعلى سبيل المثال ، فإن الحد الفاصل بين ما هو وطنى ، وما هو عالمى ، أصبح هلاميا ، لايمكن أن نضع رسما أو إطارا محددا له . ففى ظل اتفاقية الجات ، وحرية التجارة تتعاظم شفافية الحواجز والسدود لكل ما هو خير ، ولكل ما هو سيئ فى نفس الوقت ؛ **لأنه إذا كانت الحدود تسمح بانسياب المعلومات ، وحرية انتقال التجارة ، وحرية انتقال الأفراد ، فهى أيضا تسمح بما هو غير ذلك ، من عادات ومسائل لاتقرها طبيعتنا أو تقاليدنا أو عاداتنا .**

إن التحدى الذى نقابله ، هو تحدى العالمية ، ذلك ؛ لأن القرن الحادى والعشرين هو قرن العالمية ، لدرجة أن هناك كثيرا من المفكرين ، يناقشون فكرة الكيان الوطنى ذاته ، هل يمكن أن يستمر الكيان الوطنى نفسه ، فى مواجهة تكتلات عالمية ، وشركات متعددة الجنسيات ، وحرية تجارة غير مسبوقة ، وتفجر معرفى لايعرف حدودا أو مسافات ، وهل يمكن أن تكون هناك حماية وطنية لصناعة وطنية أو لقيم أو لقرارات وطنية ، فى مواجهة

عالم تسوده فكرة التجارة الحرة فى سوق عالمية واحدة ، وقرية كونية صغيرة ؟

أيضا ، فنحن نتجه نحو القرن الحادى والعشرين ، قرن التكنولوجيا المتقدمة ، **حيث بدأ العلم وبدأت المعرفة ، تحل محل كل عوامل الإنتاج التقليدية ، بل وتحل – أيضا – محل القوى العاملة** ، لدرجة أنه فى الولايات المتحدة – أكبر دولة متقدمة – تشير بيانات وزارة التعليم فيها إلى أن حوالى ٩٠ مليون مواطن أمريكى مهددون بفقد فرص العمل ، نتيجة دخول التكنولوجيا المتقدمة فى الصناعة الأمريكية ؛ لأنهم غير مهيئين للتعامل مع هذه التكنولوجيا ، ولأن كل إنسان آلى من الجيل الثالث أو الرابع يدخل الإنتاج – يخرج من الطرف الآخر فى المصنع عددا كبيرا من العمال الذين يفقدون فرص العمل .

لاشك أن دخول هذا التقدم ، يزيح قوى عاملة ، وعلى سبيل المثال ، فإن القوى البشرية العاملة التى تقوم بكل الأعمال التكرارية أصبحت معرضة لفقدان هذه الفرصة ، والفرص الباقية لن تكون إلا فى متناول الذين أتموا تعليما عاليا متميزا ، ثم أخذوا تدريبا مكثفا بعد ذلك .

علينا – أيضا – ونحن ننظر إلى العلم الحديث ، والتقدم الذى حدث ، وتعاظم حرية الفرد غير المسبوقة ، وتوافر التكنولوجيا الآن ، لبعض الأفراد وبعض الجماعات – أن ندرك تماما أن هذا التقدم الرهيب يحمل فى طياته احتمالات إيجابية وسلبية فى المستقبل ، فالإرهاب نفسه لن يكون إرهابا بالمعنى الذى كنا نواجهه من قبل ؛ لأنه قد يتوافر لأفراد وجماعات معينة أسلحة وإمكانات غير مسبوقة .

وفى ضوء هذه المتغيرات والتطورات السريعة ، فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : هل شكل الجامعة فى المستقبل سيظل كما هو فى ظل ثورة

التكنولوجيا المتسارعة ، وثورة الاتصالات الفائقة ، والتعليم عن بعد ، وفى ظل المكتبة الإلكترونية ، وفى ظل التكاثر المعرفى غير المسبوق ؟

أعتقد أن هذه الحقائق ، وتلك الأمور ، تفرض علينا أن نفكر فيما هو آت ، وأن يكون المستقبل جزءا أساسيا من تفكيرنا العلمى ، بحيث ينعكس بطريقة علمية على مناهجنا التى ندرسها لأبنائنا الطلاب .

إن إدخال مكون المستقبل فى التعليم أمر يجب أن نسارع إلى التفكير فيه ؛ لأن ما ندرسه اليوم لأبنائنا ، ونتصور أنه يؤهلهم لحياة عملية فى الواقع المعاصر ، قد يكون – أو يصبح – أمرا « باليا » لا يصلح لمجتمع تتعاظم فيه وبه التطورات بصورة غير مسبوقة ، كما تتسارع فيه الأحداث على نحو لم يكن موجودا من قبل ، فى أى مرحلة تاريخية سابقة .

يجب أن نحرص – فى الجامعات – **على أن ندرب شبابنا على التعلم الذاتى ، وعلى البحث عن المعلومة ، وعلى معالجة المشاكل التى تطرأ فى واقع الحياة** ، ولا شك فى أن المكتبة ، والبحوث الميدانية ، والبحوث المشتركة ، والتجارب العملية ، والزيارات الميدانية ، تلعب أدوارا أساسية فى صقل تجربة الشباب ، وتسليحه بالخبرات والقدرات التى تمكنه من التعامل والتفاعل مع واقع الحياة فى المجتمع .

لقد آن الآوان لأن نعيد النظر فى شكل الجامعة ، وطبيعة المقررات التى تدرسها ، وطرق التدريس التى ألفناها ، وطرق البحث العلمى التقليدية ، وغيرها من المسائل التى يجب أن تكون مجالا للبحث الدقيق ، ولا يمكن أن نقف ، لتكون أفعالنا ، لا تعدو أن تكون مجرد ردود أفعال بطيئة لأحداث سريعة .

لقد آن الأوان – أيضا – لأن نغير مفهومنا للتعليم الأساسى ، خاصة وأن هناك إجماعا بين المفكرين على أن نوع التعليم المطلوب للقرن الحادى والعشرين ، هو التعليم من المستوى الثالث **Tertiary Education** أو التعليم الجامعى ، وأن هذا التعليم يمثل مجرد القاعدة الأساسية ، والتى يجب أن يتوفر لها إعداد جيد وتدريب مستمر ، لتأهيل هذه القوى العاملة لأدوار متعاظمة ومتغيرة .

إن علينا – ونحن نواجه التقدم – أن نعرف أن التقدم ليس كله خيرا ، وما علينا إلا أن نجنى ثماره ، ولكنه يحمل إلينا – أيضا – مخاطر ، يجب أن نفكر فيها منذ الآن ونعمل لها ألف حساب .

اليوم – ونحن ننظر إلى هذا الواقع ، ونتطرق إلى دور الجامعة فى الاستعداد للقرن الحادى والعشرين ، وإعداد المواطن الذى يصلح للحياة فى القرن الحادى والعشرين – نجد أن أمامنا مشاكل كبيرة ، وتحديات ضخمة جدا . لذا ، **فقد أصبح من الضرورى أن يدخل البعد المستقبلى فى كل مناهجنا وفى طريقة تفكيرنا ، وفى أساليب تدريسنا** ، فلا يكفى العَالِمُ أن يشخص أوجه النشاط الموجودة فى مجال تخصصه وأن يدرسها ، وأن يحللها ، فيما يتعلق بالماضى وتجاربه ، والحاضر وواقعه ، بل يجب أن يكون البعد المستقبلى جزءا أساسيا من تفكيره ، وأيضا تصور ما يمكن أن يحدث من احتمالات فىالمستقبل ؛ لأنه إذا غاب عنا هذا البعد فى أى لحظة ، فمن الممكن أن تتطور الأمور إلى احتمالات خطيرة ، تهدد السلام الاجتماعى وتهدد إحساسنا بالأمان ، ليس على المستوى المحلى فحسب ، وإنما على المستوى العالمى أيضا .

أيضا ، فإن دخول البعد الدولى فى مجالات تفكيرنا ، يجب أن يشمل المجتمع الدولى ككل ، خاصة ونحن جزء من هذا المجتمع الذى يجب أن نفكر بعقله وواقعه ، باختلافاته ومتغيراته ، وبمعنى آخر ، إذا كنا لا نستطيع أن ننعزل عن هذا التيار العالمى – وهذه حقيقة لا شك فيها – فإنه ليس أمامنا إلا أن نكون جزءا منه ، حتى لا نهمش عنه .

إن المناهج التى ندرسها يجب أن تتغير ، فقد كنا نتصور فى وقت من الأوقات أن اللغة الأجنبية تعد ترفا ، وفى فترة ما ألغيناها من مدارسنا ، واليوم أصبحت اللغة الأجنبية ضرورة ، لا يمكن أن نتجنب إتقانها ، فنحن نخاطب عالما سنتفاوض معه ، ونعيش بين جنباته كجزء منه ، ونتفاعل معه ، إيجابا وسلبا ، سنشترى منه ، وسنبيع له ، وهناك علاقات متشابكة فى هذا الإطار العالمى . **كذلك الكمبيوتر ، فلم يعد ترفا أو لعبة نوفرها لأبنائنا كى نباهى بها ، بل أصبح وسيلة تفكير ، ووسيلة حياة ، ووسيلة تعبير ، وجزءا أساسيا من العمل اليومى .**

وبالنسبة لإدارة الأعمال ، فإن هذا التخصص كنا نفكر ونعتقد دائما أنه أحد تخصصات كلية التجارة ، وأن هذه مسألة ينفرد بها أساتذة وطلاب كلية التجارة ، ولكن الواجب اليوم – ونحن متجهون إلى التجارة الحرة ، والاقتصاد الحر – يحتم علينا أن نعد مواطنا فى الأغلب الأعم هو الذى سيتولى إدارة شئونه فى العمل الذى يقوم به . **ومن هنا ، تأتى أهمية إدارة الأعمال كعلم يجب أن نسلح به الفرد الذى نعده ليكون أحد المشاركين والمتعاملين مع الاقتصاد الحر . كذلك الحال ، بالنسبة للتسويق الذى كان أحد التخصصات الدقيقة ، وأصبح – اليوم – أحد المكونات الأساسية**

فى الحياة اليومية للإنسان الذى نعده للقرن القادم .

لقد أصبح التفاوض – اليوم – لغة العصر ، ويوما بعد يوم ، تؤكد الحقيقة العملية ، أن فرض الأمر الواقع ، أصبح اليوم أسلوبا انتهى عهده ، وعفّى عليه الزمن ، وإنك لو استطعت أن تفرض الأمر الواقع ، لمرحلة أو مدة زمنية معينة ، فإنك لن تستطيع أن تفرض هذا الأمر الواقع إلى الأبد . وسيأتى اليوم الذى تدفع فيه ثمن فرضك للأمر الواقع ، لذلك يصبح التفاوض أمرا لامفر منه ، بين كل الذين يعيشون فوق هذا الكوكب ، سواء أكانوا فى دولة واحدة ، أم على مستوى دولى ، فعلى جميع الناس أن يتفاوضوا ، **وينبغى أن يكون التفاوض خبرات وقدرات نعلمها أبناءنا ، حتى يستطيعوا أن يتعايشوا معها وبها .**

والقانون – أيضا – كان من التخصصات الدقيقة للغاية ، وكنا نعده باستمرار من المسائل التى ينفرد بها أساتذة الحقوق ، ولا يستطيع أحد أن يقترب منها ، أما اليوم ، فقد أصبح القانون يدخل فى أدق حياتنا ، وحتى القانون التقليدى ، عليه أن يواجه اليوم مواقف متغيرة ، أو شديدة التعقيد ، خاصة فى ظل العلاقات المتشابكة ، والمراكز القانونية المعقدة ، وعلى سبيل المثال ، فإننا نجد أن إحدى المؤسسات تطرح إنتاجها من بعض المواد الغذائية ، الإنتاج يكون قد تم فى أمريكا ، وأداة التغليف مثلا فى اليابان ، والعمال الذين يعملون فى هذا المنتج من تايوان ، والجهة التى قامت بالتغليف من الصين مثلا ، والمادة الغذائية تم استيرادها من سنغافورة أو ماليزيا ، وانتقلت السلعة بوسائل نقل تحمل علم بيرو ، وتولى عملية تسويقها خبراء من المملكة المتحدة ، وقدم الخبرة القانونية مصرى ؛ وبالتالى لابد من توافر خبرة قانونية

جديدة فى هذه العمليات الإنتاجية المعقدة.

إننا نجد أنفسنا اليوم – وفى ظل التجارة الدولية – محتاجين إلى الخبرة القانونية ، كى نضمن حقوق المصدرين المصريين أو المتعاملين هنا فى السوق المحلية ، مع الأطراف الدولية المختلفة ، و – أيضا – مع المؤسسات متعددة الجنسية . ومع هذا القدر الكبير من التداخل والتشابك ، فنحن فى حاجة إلى خبراء فى القانون الدولى ، والقانون التجارى ، والضرائب ، والجمارك فى ظل هذا القدر الكبير من العلاقات المتشابكة ، معقدة التركيب ، كثيرة التعقيد .

أيضا ، فإن إحساس الفرد أو الجماعة أحيانا ، بأن القانون لا يمكنهم من الحصول على الحق ، أو يساهم بشكل غير مباشر فى ترسيخ الأوضاع الخاطئة أو الفاسدة ، نتيجة استخدام بعض المشتغلين بالقانون الحنكة القانونية فى غير هدفها الأصيل النبيل ، يعد من أخطر الأمور التى تهدد السلام الاجتماعى ، وتنذر بالخطر على المستوى العام – لأنه إذا كان القانون فى النهاية يستهدف تحقيق العدالة والخير والحق ، فإن الأمر قد يستلزم – تحقيقا لنفس الأهداف – إعادة النظر فى العديد من القوانين ، بحيث تصبح أكثر مواءمة للمتغيرات المتسارعة ، والأوضاع المحلية والعالمية الجديدة .

لابد – أيضا – ونحن نتحدث عن التعليم العالى فى القرن الحادى والعشرين ، **أن نركز على ضرورة التحام الجامعة بالمجتمع ، من خلال تقديمها للخدمات الجامعية لأوسع شريحة فى المجتمع ، ومن خلال الأبحاث العلمية التى تستهدف مساعدة مراكز ومواقع الإنتاج فى تطوير الإنتاج وحل مشاكله ، وتقديم خدمات التدريب التى تعد جزءا أساسيا ،**

لتمكيننا من مواكبة التغير الهائل المتوقع حدوثه مع انتقالنا إلى المجتمع ما بعد الصناعى .

اليوم ، ونحن نفكر فى المستقبل ، ونأخذ بأساليب التكنولوجيا المختلفة ، وبأحدث وسائل وأساليب الاتصال ، علينا ، **أن نحرص ونؤكد على الضوابط التى تحمى جذورنا وتقاليدنا ، وقيمنا** ؛ لأن هذا الوطن العظيم يتسم بقيم ، ويتميز بمعتقدات وجذور تمتد إلى أعماق الماضى ، وهوية مميزة ، **ونحن لانستطيع أن نغامر ونجازف ، كما حدث لبعض البلاد أو بعض الشعوب الأخرى بفقدان هويتها ، حين خضعت لسيطرة التكنولوجيا على ثقافتها فى بعض الأحيان ، فى ظاهرة – سبق الإشارة إليها – يطلق عليها Technopoly ، وكان من نتيجتها الانحلال الخلقى ، والتفكك الأسرى ، والتمرد ، والعنف ، والبطالة ، والجريمة ، والمخدرات .. إلخ . كما كان من نتيجتها فى أحيان أخرى ، انتشار نوع من التعصب والتطرف الشديد الذى يتصف بالتفكير أحادى الاتجاه ، الذى لايعبأ بالمتغيرات ، ولا يقيم وزنا للاعتبارات العملية الموجودة فى الحياة ، وفى الحقيقة ، أن كلا الأمرين خطير .**

إن علينا – ونحن نأخذ بأسباب التقدم ، والوصول بها إلى غاياتها ومنتهاها – أن نحاول ، بل ونحرص – أيضا – على أن نعمق جذور الانتماء والحضارة ، وتاريخ التراث ، التى نعتز ونفخر بها ، حتى لانكون ضحية للموجة الثالثة ، أو ضحية للتكنولوجيا المتقدمة . فإذا كنا نأخذ بأسباب التكنولوجيا المتقدمة ، فإننا – أيضا – نحتفظ ونتمسك بالجانب المشرق فى حياتنا ، المتمثل فى قيمنا ، وتقاليدنا ، وأخلاقنا . وهذه – فى الحقيقة – معادلة صعبة لا تهم

أشخاصا أو فئات أخرى فى هذا العالم ، ولكنها تهمنا نحن ، كشعب له قيمه الإنسانية الرفيعة ، وله تراثه الحضارى ، **ولا أعتقد أن سطوة التكنولوجيا وسيطرتها تعد ضمانا لرفاهية الإنسان وسعادته ، إذا أغفلنا الجانب الروحى من حياة الإنسان ، وقيمه العليا النبيلة** ؛ لأن هذا يفقد الإنسان مصدرا من مصادر السعادة والرضا ، والذى لا يمكن لأى تكنولوجيا أن تعوضه مهما كانت طبيعة تقدمها .

إن انتقالنا من المجتمع الصناعى إلى المجتمع ما بعد الصناعى ، وما يفرزه هذا من أدوار جديدة كل الجدة ، ومفاهيم لم تكن مطروحة من قبل ، ولم نكن نتصورها فى أى مرحلة من المراحل – يضع على عاتق الجميع مسئولية إعداد شبابنا لنوعية حياة لم تتبلور حتى الآن ، وعلينا أن نتخيلها ، أو أن نفكر – على الأقل – فى التوقعات المختلفة التى يمكن أن يواجهها هؤلاء الشباب ، عندما يتخرجون ، وينخرطون فى الحياة العملية ويقفون على أرض الواقع .

ولعل من أبرز محاور الرؤية المستقبلية للتعليم العالى من منظور عالمى تتمثل بصفة خاصة فيما يلى :

١ – التوسع فى القبول بالجامعات والمعاهد العليا :

لا شك فى أن التعليم الجامعى والعالى يعد الرصيد الاستراتيجى للدولة ، والذى يتحقق – عن طريقه – الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية ، كما **أنه فى نفس الوقت يمثل أملا لكل مواطن . وعليه ، ينبغى التوسع فى هذا الرصيد الاستراتيجى** ، فقد أثبتت الإحصاءات أن معدل البطالة بين خريجى الجامعات والتعليم العالى يقل عنه بين خريجى التعليم الفنى ،

وهو عكس الاعتقاد السائد . ويرجع ذلك إلى قدرة خريجى التعليم الجامعى على إيجاد فرص عمل لهم ، والتواؤم مع متطلبات سوق العمالة ، كما قد يرجع إلى أن التعليم الفنى يعمل على تخريج نوعيات من الخريجين لا حاجة لسوق العمل إليهم ، أو لأن التعليم الفنى ليس بالجودة المناسبة ، أو للأمرين معا ، حيث أظهرت دراسة عن حجم البطالة شملت ٢٢ محافظة ، أن هناك مليونا وأربعمائة ألف يعانون من البطالة منهم ٨٪ فقط من خريجى الجامعات ، و٨٢٪ من خريجى التعليم المتوسط . كذلك ، يجب ألا تغيب حقيقة أن الشهادة العلمية هى أمل كل مواطن ، حيث أصبحت شهادة اجتماعية ، يتزوج بها المرء ويحقق بها وضعه الاجتماعى ، كما تفتح أمامه آمالا كبرى لتحقيق ذاته ، **لكن لا يجب الربط بين الحصول على الشهادة العلمية – وهو دور التعليم وحق من حقوق المواطن – والحصول على الوظيفة التى هى مسئولية المواطن** ، إذ يجب على كل مواطن أن يبحث عن فرصته فى سوق العمل متسلحا بشهادته ، باحثا عن التفرد والتميز ، قادرا بما اكتسب من قدرات ومهارات ، على أن يخلق فرصة عمل له ، وأن ينتقل بكل سهولة ويسر من عمل إلى آخر .

ومن الواضح أن قيمة العلم والمعرفة التى دخلت فى كل الصناعات وكافة المنتجات ، أصبحت تشكل القيمة المضافة التى سوف تكون العامل المؤثر فى إنتاجية أى شعب ونموه الاقتصادى . وبالتالى ، فإن مقولة : إن التقدم سيكون فى التعليم الأساسى فقط ، وإننا نستطيع أن نستغنى بالعمالة المتوافرة عندنا عن التكنولوجيا المتقدمة – أمر قد

تجاوزه الزمن ولا يمكن تطبيقه حاليا ؛ ولانستطيع أن ندخل السباق العالمى بقيمة تنافسية هابطة ، ولكن باستخدام نفس آليات الإنتاج وأساليبه ولغته فى القرن الحادى والعشرين .

وهذا تحد لابد أن نواجهه ، فلا يكفينا – فحسب – أن ندعم التعليم الأساسى ، وهو ضرورة ، لأنه هو البنية الأساسية التى تبنى عليها أية مجتمعات ، وإنما يجب علينا أيضا – ونحن نبنى هذه البنية الأساسية – أن نزيد فرص التعليم العالى لأبنائنا ؛ لأنه لايمكن أن نسمح أن تكون مصر ضحية للموجة الثالثة نتيجة عدم القدرة على المنافسة فى هذا الاتجاه .

ورغم هذه الأهمية للتوسع فى التعليم العالى ، فإننا حين ننظرإلى موقف مصر فيما يتعلق بنسبة من يلتحقون بالتعليم الجامعى ، مقارنة بدول العالم – نجد أنه دون طموحات مصر ، ودون متطلبات الأمن القومى لها ، فنسبة التعليم العالى لدينا أقل مما يجب – كما سبق التوضيح .

٢ – إنشاء تخصصات وكليات ومعاهد جديدة وتطوير المقررات الدراسية وفقا للاتجاهات الحديثة :

فى ضوء التحديات السابق الإشارة إليها ، فإن على الجامعة أن تعمل على تطوير التخصصات والمقررات وفقا للاتجاهات الحديثة ، **ولعل من أبرزها إدخال اللغة الأجنبية كمقرر إجبارى فى جميع كليات الجامعة ، وكذا مادة الكمبيوتر ، وأيضا مقررات التسويق وإدارة الأعمال والتخصصات الجديدة التى ظهرت ، وبعض مناهج الإنسانيات التى تم إدخالها فى الكليات المختلفة** . وقد يكون من المناسب – أيضا – إدخال دراسة القانون فى مناهج التعليم ؛ لأن كل خريج سواء فى الطب أم الهندسة

أم التجارة –لابد أن يعرف الإطار القانونى الذى يعمل فى ظله ، وواجباته وحقوقه القانونية فى المجال الذى يعمل فيه ، وهذه مسألة لابد أن نراعيها فى المستقبل . ولابد أن نعرف النظم السياسية والاجتماعية والمالية والقانونية العالمية ؛ لأننا متجهون نحو نظام عالمى ، ولابد من أن نعرف قواعد التعامل فيه ، لكى نعمل فى إطاره بذكاء .

كذلك ، كانت أهمية انفتاح الجامعات على التطورات العلمية العالمية التى تجرى فى أنحاء العالم ، والمشاركة فيها بإنشاء مراكز للمستقبليات فى كل جامعة ، تهتم كلها بتعرف كل جديد فى العلوم والتكنولوجيا ، وبخاصة فى العلوم الجديدة كالهندسة الوراثية وعلوم الفضاء ، كما تهتم بدراسة التطورات المستقبلية ، بحيث تقوم الجامعات بدورها فى المشاركة فى النهضة العالمية التى تخطط للمستقبل وتضع له السيناريوهات فى ضوء الدراسات العلمية ، كما تضع له التخيلات العلمية التى يبنى عليها التطورالتكنولوجى ، فتنتقل الجامعات من دور النقل عن الغير إلى دور المشاركة فى صنع المستقبل ، وتصبح رائدة لمجتمعها فى الوعى بمتغيرات الحاضر ومتطلبات المستقبل ، ووضع الصورة المنشودة لمستقبل أمتنا العريقة .

لذا ، فقد صار من الحتمى تطوير الأداء الجامعى وتقويم هذا الأداء ، ووضع الأسس التى يقوم عليها هذا التطوير ، بحيث لاتخضع لاعتبارات شخصية ، بل تركز مهامها فى دراسة نوعية الخدمات ، والمنشآت الجامعية ، وكيفية استعمالها ورعايتها ، وهل هى مستعملة بالقدر الكافى ؟ وهل هى مستعدة للقرن القادم ؟ وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل ، فمثل هذه

الطاقات لابد من حسن استخدامها ، **وكذلك تركز مهامها فى تقييم نوعية الأستاذ الجامعى ، ومدى إسهامه فى خدمة المجتمع ، ومدى إسهامه فى تطوير الأداء الجامعى وفى الصناعة وفى خدمة البيئة والمجتمع ، وقيمة الأستاذ على المستوى الدولى ، ومدى إسهامه فى المؤتمرات الدولية والعلمية سواء كباحث أم محكم أم عضو ، ومدى الجوائز الدولية الحاصل عليها .**

٣ – تشجيع الأساتذة على التفرغ للدراسات العليا :

فى مرحلة سابقة كان الذى يعمل كالذى لايعمل ، فالجميع يتقاضون مرتباتهم فى النهاية ، والذى يحضر محاضرته هو رجل متطوع يحضر محاضرة ، أو إنسان يتفانى فى عمله ، والذى لا يحضر لايسأله أحد عن عدم حضوره ، وأصبحت الجامعة للهواة ، فى حين أن العالم يتقدم بجامعات للمحترفين ، أستاذ يجلس فى معمله وفى مكتبه وبين كتبه ومراجعه من الثامنة صباحا حتى السادسة أو الثامنة مساء ، له إمكانات وله سكرتارية ومكتبة وجميع الوسائل التى تعينه على البحث والتفرغ لأداء رسالته . ولهذا ، فبدلا من نظام الهواة المتبع حاليا ، يجب أن نستخدم النظام الجديد ، **والذى أراه يقضى بتفرغ أعضاء هيئة التدريس للعمل داخل الجامعة فى التدريس والبحث طوال اليوم** ، والوصول بمرتبات أعضاء هيئة التدريس فى ضوء هذا النظام إلى ثلاثة أضعاف مرتباتهم الحالية .

٤ – انفتاح الجامعة على المجتمع :

إن لدينا فى الجامعة ثروة بشرية عظيمة ، ولدينا كفاءات علمية نادرة ، ولكن يوجد نوع من الانفصام الكامل بينها وبين وحدات الإنتاج ، فبعض

وحدات الإنتاج والمصانع تستورد خبراء إنتاج من أمريكا وانجلترا ، ومن الممكن أن يكون لدينا خبراء أفضل منهم ، ولكن لايعرفهم أحد. وفى نفس الوقت لدينا فى الجامعة أكاديميون ، لديهم القدرة على تطوير العمل فى المصنع وفى المؤسسة وفى المصلحة الحكومية ، ولو مكّنوا لاستطاعوا أن يبتكروا أو يخترعوا أو يقدموا الحلول ، فعملية التزاوج هذه مهمة ، وهى الفكرة الأساسية وراء إنشاء **مراكز تسويق الخدمات الجامعية ، والتى تتكون أساسا من تخصصات مختلفة ، بحيث تقوم هذه المراكز بعمل تزاوج بين الجامعة والمجتمع ، بين المنتج والمستهلك ، المنتج وهو الجامعة التى تنتج علما وخبرة ، وتصل من خلال فكر الأساتذة فيها إلى حلول علمية ، لمشاكل الإنتاج ، والمستهلك وهم الأفراد والهيئات المحتاجة إلى هذه الخبرة .**

هذه المراكز تستطيع أن تقوم بتسويق ثلاثة أنواع من الخدمات ، الخدمات المباشرة مثل الخدمات القانونية و المحاسبية والطبية والهندسية .. إلخ ، أو خدمات البحث العلمى ، التى تستهدف مراكز ومواقع الإنتاج لتطوير الإنتاج وحل مشاكله ، وخدمات التدريب التى تعد جزءا أساسيا لملاحقة ومواكبة التغير الهائل المتوقع حدوثه .

إن من واجب أساتذة الجامعات أن ينزلوا إلى مواقع الإنتاج ، وليس بعيب أن يتعلم الأستاذ حتى من تلاميذه ، فكم منا فى مراحل مختلفة تعلم من سؤال أو مشكلة أثارها الطلاب . فلابد أن يتصل الأستاذ الجامعى بالمشاكل العملية فى مجال تخصصه حتى يمكن تطوير الإنتاج ، كما سيؤدى ذلك إلى ازدياد الثقة بالجامعة وقدرتها على حل مشاكل الإنتاج والمجتمع ،

فالتباعد الموجود خلق نوعا من عدم الثقة أو عدم الألفة بين مواقع الإنتاج والجامعة .

لقد تطورت نظم الإنتاج تطورا كبيرا ، وهو ما قد يؤدى إلى إلغاء تخصصات قائمة وإنشاء تخصصات أخرى ، **وكل المجتمعات المتقدمة لها نظام قومى لإعادة التدريب ، الأمر الذى يحتم علينا أن نتوقع كل هذه المهام وأن نستعد لها كجامعة ، وأن ننظم دورات تدريبية على نطاق المجتمع كله فى مجالات لم نتعود عليها كثيرا** ، لكنها ستفرض علينا ، ولا يمكن لنا أن نتعامل معها كوسائل طارئة على الحياة اليومية .

٥ – تشجيع الوحدات ذات الطابع الخاص ومراكز الدراسات المستقبلية :

إن الجامعة تدفع المجتمع إلى التقدم ، وأى دولة تقدمت ، كان لجامعاتها الأثر الأكبر فى هذا التقدم . وإن أمامنا تحديات تتعلق بالمنافسة بين الجامعة والزمن الذى نعيش فيه ، ولابد أن نصارح أنفسنا بأن هناك مجالات قد تخلفنا فيها ، وهناك منافسة بين الجامعات المحيطة بنا والجامعة المصرية ، وهذه المنافسة تتعلق بقدرة الجامعة وتحديها للتغيرات التى تحدث فى العالم ومدى تأثيرها على شكل العمل وأسلوبه ، وعلى سير النظام الجامعى فيها . إن هذه التحديات مطروحة أمام الجامعة كمؤسسة تهدف إلى تمكين الشباب من التفكير العلمى وحل المشاكل وإطلاق قدراتهم إلى أقصى درجاتها ، لكى يستطيعوا مواجهة الفرص أو المشاكل التى يتعرضون لها ، فالجامعة مؤسسة تعليم مسئولة عن تنمية المجتمع الذى نعيش فيه .

وعلى هذا ، فإنه من المهم والضرورى ، أن تقوم الجامعات بإحداث تطور كبير فى النواحى العلمية كافة ، خاصة مراكز الأبحاث التى تقدم

خدماتها للمجتمع من خلال حل المشكلات الأساسية التى تعوق زيادة الإنتاج فى القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية ، عن طريق إنشاء مراكز تسويق الأبحاث .

أيضا ، فإنه من الواجب الاهتمام بالوحدات ذات الطابع الخاص وتوجيه مسارها ، بما يحقق أهدافها نحو التنمية وخدمة المجتمع ، وبحيث تغطى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسياسية .

ولا شك فى أن فى هذه الوحدات وانفتاح الجامعة على المجتمع ما يقدم إجابة حاسمة عن سؤال هو : كيف يمكن للجامعة فى مصر أن تمول نفسها ذاتيا ، بالاعتماد على نفسها ، وذلك من خلال الربط الحقيقى بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج فى المجالات المختلفة ؟ فهذه المراكز والوحدات يمكن الاعتماد عليها ، خاصة وأن المصروفات الدراسية للطلاب فى الجامعة لا تشكل شيئا بالنسبة لدعم الدولة للجامعات ، وهذا هو أفضل استثمار يضمن أكبر دعم للجامعات ، بالإضافة إلى الفائدة التى تعود على المجتمع ، وفى هذا استفادة متبادلة بين المجتمع والجامعة .

٦ – دعم الأنشطة الطلابية :

تنطلق رسالة الجامعات من أن دورها التربوى الذى يتعلق بصقل شخصية الطالب ، وتزويده بالمهارات والقدرات التى تمكنه من خوض غمار الحياة – **يتطلب إلى جانب الوظيفة التعليمية والبحثية للجامعة ، الاهتمام بالأنشطة الثقافية والفكرية ، وتنمية القدرات العقلية للشباب** ، لإعداد جيل قادر على حمل المسئولية عن فهم ووعى ، وبإدراك وسعة رؤية لمتطلبات المرحلة القادمة فى حياة

لذلك ، فإن وضع خطة لتوفير الرعاية المتكاملة لطلاب الجامعات – تهدف إلى الاستفادة من طاقات الطلاب فى مشروعات الخدمة العامة ، وتوفير فرص ممارسة الأنشطة المختلفة داخل الجامعة واللقاءات الفكرية ، بالإضافة إلى أن دعم الجامعات للاتحادات وصناديق التكافل الاجتماعى والمساعدات ، وعودة أسبوع شباب الجامعات إلى الأنشطة الطلابية بعد توقفه ، من الأمور التى يجب الاهتمام بها ، والحرص على الوفاء بها .

كذلك ، يجب فتح مجال العمل الوطنى فى الجامعات ، وإتاحة الفرصة أمام الطلاب ، للتعبير عن الرأى والرأى الآخر فى جميع مشكلات المجتمع . فمن حق كل طالب ومن واجبه – أيضا – أن يعرف كل شىء يحدث على أرض بلده ، كما أنه يجب ألا تكون هناك حدود على النشاط الطلابى إلا فيما يتعارض مع مصلحة الوطن ، وألا تكون الجامعة مكانا للصراعات الحزبية .

ثالثا – التعليم والسلام

نحن الآن على مشارف قرن جديد للحضارة الإنسانية ، هذا القرن يموج بتحديات كثيرة وجديدة ، تواجه عالمنا المعاصر ، فنحن – بحق – نعيش أكثر الأوقات صعوبة فى الحضارة الإنسانية .

ولأننا نعيش فجر قرن جديد ، وحضارة جديدة ، فإن الخيار المستقبلى يصبح بين أيدى أجيالنا الصاعدة ، ويصبح التحدى الأكبر القادم متمثلا فى تغيير نمط تفكيرنا إلى تفكير يهدف إلى مجتمع يسعى إلى الاستقرار القائم على السلام والعدالة الاجتماعية ، السلام الذى أصبح مطلبا وهدفا يسعى إليه الإنسان أكثر من أى وقت مضى ، من أجل بناء مجتمعات وعالم أفضل فى القرن الحادى والعشرين .

ولعل أفضل التعريفات للسلام الذى يلائم متطلبات هذا العصر ، ما جاء فى تعريف المجتمع الدولى له ، من خلال منظمة الأمم المتحدة ، التى عرفته بأنه لا يتمثل – فحسب – فى غياب الحروب والعنف ، ولكنه يتمثل – أيضا – فى وجود العدالة القائمة على أحقية إشباع الحاجات الأساسية للأفراد ، والحق فى الشعور بتقرير المصير ، وتأسيس نظام عالمى متوازن ، يحفظ الأجيال القادمة من أهوال الحروب .

إن العمل من أجل السلام ، ورسم معالمه ، وتحقيق مبادئه ، والوفاء بمتطلباته ، وجنى ثماره – يفرض علينا ، أن نتعرض للقضايا المتصلة بإدراك أن السلام قضية عالمية ، تتجاوز النظرة الإقليمية والمحلية الضيقة ، وأن العمل لتحقيق العدالة داخل المجتمعات وبينها – أحد المحاور الأساسية ، التى لاغنى ولا بديل عنها ، وأن ندرك – أيضا – أن التعليم يعد مطلبا رئيسيا ، وركيزة أساسية لتحقيق السلام .

وبالنسبة للسلام كقضية عالمية ، وباستقراء الواقع الذى نعيشه ، وتحليل النظام السائد فى عالم اليوم ، بثوابته ومتغيراته ، فإننا نجد أن آليات ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أصبحت تؤثر فى مجتمعنا اليوم أكثر من ذى قبل ، بانعكاساتها الاقتصادية والسياسية ، ومردود العلوم الحديثة ، والتطور التكنولوجى السريع ، وثورة الاتصالات الهائلة التى حدت من عزلة المجتمعات بعضها عن بعض . فعالم اليوم ، أصبح – كما يطلق عليه البعض – قرية كونية صغيرة ، هذا فضلا عن أن نمط التجارة العالمى ، وانتشار الشركات متعددة الجنسيات ، قد اتسع بها ومعها اعتمادنا الاقتصادى عليها ، ووضعتنا فى نفس الوقت – فى تحد كبير معها ، بالإضافة إلى اتسام المشاكل الإنسانية المحلية – أيضا – بالعالمية ، الأمر الذى أوجد ارتباطا وتداخلا بين المستويين

المحلى والدولى ، وبين الأمن القومى والنظام الاقتصادى والسلام الاجتماعى ، وهذا **يتطلب إدراكا أكبر للاهتمامات المشتركة بين جميع الدول وبين الأفراد على المستوى العالمى ، ولابد أن تصل هذه المفاهيم الجديدة إلى المؤسسة التعليمية وأن تنعكس فى مناهج التعليم .**

وإذا كان السلام لا يزال يواجه كثيرا من الصعوبات فى أواخر هذا القرن ، فإن تحدى الوصول إليه ، مازال هدفا عالميا . أيضا ، فإذا كان السلام قد أصبح أكثر تعقيدا فى إطار الحضارة الجديدة ، حضارة الموجة الثالثة ، والتى تواكبها ثورة اجتماعية ضخمة ، تتطلب إعادة بناء الكثير من العناصر الاجتماعية ، ومنها – على سبيل المثال – مستوى الأسرة ، وعالم العمل ، والاقتصاد الجديد ، وعنصر الوقت ، والوسائل الجديدة للإنتاج ، والصراعات السياسية ، وسرعة التغيير وآثارها فى الحياة والمجتمعات – فإن هذه الحضارة الجديدة التى تتطلب السلام ، تقتضى إعادة التفكير فى كثير من المنطلقات والمسلمات السائدة حاليا ، وإحداث التغيير والتطور الاجتماعى الذى يساعد على بناء هذا العالم الجديد .

كذلك ، فإن العدالة تعد ضرورة للسلام . إن السلام المبنى على فرض الأمر الواقع هش بطبيعته ولا يمكن أن يستمر مهما طال عليه الزمن ، إذ أن المغلوبين على أمرهم لابد أن يثوروا يوما من الأيام طلبا للعدالة ودفاعا عن حقوقهم المشروعة ، **كما لا يمكن أن يتوفر السلام الحقيقى فى الشئون الإنسانية ، دون أن تتعامل المجتمعات والأفراد ، بطريقة متكافئة ولائقة مع الآخرين** ، وفى هذا الشأن ، لابد أن نأخذ فى اعتبارنا النقاش الجارى بين الشمال الصناعى والجنوب النامى ، فى ظل التفاوت الاقتصادى الكبير بين دخل الأفراد فى العالم الصناعى والأفراد فى الدول النامية ، والذى يتفاقم

يوما بعد يوم . ولعلنا نلاحظ : ثلثى شعوب العالم فى الدول النامية ، يعيشون بدخل متدن ، وكثير منهم يصلون إلى حد الجوع . **هذا التفاوت الاقتصادى الكبير بين الشمال والجنوب ، يعد – فى حد ذاته – تهديدا حقيقيا للسلام ، ويصبح السلام معه محفوفا بالمخاطر** . ولعله من العواقب الوخيمة لثورة الاتصالات والتكنولوجيا ، وانفتاح المعلومات ، وتوافر مصادر الطاقة المادية وغير المادية لأفراد وأقليات ، وبقوة وإمكانات غير محدودة ، لم تكن تخطر على بال أحد ، والتى قد تدفع البعض من خلال خبراتهم ومهاراتهم – إذا لم يشعروا بالعدالة والألفة ، أو إذا أحسوا أن هناك فجوة بين وضعهم الحالى وبين ما يجب أن يكونوا عليه – إلى خلق الدمار على المستويين المحلى والدولى على حد سواء ، أو استخدام وسائل العنف لتحقيق أهدافهم فى تقويض السلام فى المجتمعات . **وكذلك الحال بالنسبة لعدم المساواة بين الفرص ومستوى الدخول فى المجتمعات ذاتها** ، ولعل من أخطر آثار التكنولوجيا المتقدمة ما يتصل بفرص العمل ، ووضع البدائل للعمل الإنسانى ، باستخدام تكنولوجيات معقدة مثل السوبر كمبيوتر ، والتكنولوجيا فائقة الدقة المتناهية فى الصغر ، والكيمياء الحسابية وغيرها ، والتى أصبحت تمثل تهديدا حقيقيا لفرص التوظيف العالمية ، وتنبئ باحتمالات خطيرة من البطالة .

والسؤال الذى يطرح نفسه ، هو : هل يستطيع التعليم أن يقوم بدور فعال فى بناء الحضارة الحديثة ، والنظام العالمى الجديد ؟

ليس أمامنا من سبيل إلا أن يكون السلام مفهوما أساسيا فى مناهج التعليم بدعائمه القانونية القائمة على العدل وركائزه الاجتماعية المتمثلة فى المساواة وبنيته الاقتصادية الأساسية التى تؤدى إلى الرفاهية والحياة

الكريمة لجميع الشعوب والأفراد ، بلا حاجز من خوف أو تعصب ، وبلا حائل من أنانية أو تفرقة وبلا حدود من يأس أو عجز .

والتعليم مدخل لكل هذه المفاهيم وطريق لا بديل غيره لغرسها فى عقول الأجيال القادمة وانعكاسها فى سلوكهم .

كذلك ، فإن السلام العالمى يقتضى إعادة بناء النظام الاجتماعى الحالى بمؤسسات تعليمية متطورة . ففى الوقت الذى كان فيه التعليم قبل الجامعى ذا أهمية للمجتمع ، فإن التعليم العالى قد أصبح ضروريا لمتطلبات هذه المرحلة من الحضارة . وإذا كانت الأدوات البدائية (المعزقة والمجرفة) هى رمز الموجة الأولى (الثورة الزراعية) ، ونظام تجميع الماكينات والعمال هو رمز الموجة الثانية (الثورة الصناعية) ، فإن إنتاج المعرفة والكمبيوتر بكل إمكاناته هو رمز الموجة أو (الثورة الثالثة) ، والإنسان الآلى هو العامل النموذجى له ، وذلك بالإضافة إلى الطلب المتزايد على المعرفة . واعتماد اقتصاديات الموجة الثالثة على ذلك ، يفرض علينا إعادة النظر فى دور التعليم الجامعى والعالى فى بناء الحضارة الحديثة ، والمشاركة كمبدعين للمعرفة ، كما أن السلام والعدل فى عالمنا المعاصر ، يتطلبان مشاركة رئيسية من التعليم ، والاعتداد بمعطياته ، والمساهمة فى تحقيق التغيير الحادث فى المجتمع .

obeikandl.com

خاتمـــة

إن التعليم عملية تغيير جذرى لمفاهيم الفرد ، ودائرة معلوماته ، ومرجعية سلوكياته ، وتنمية ودعم لقدراته وإمكاناته وخبراته .

والتعليم – أيضا – تغيير للمجتمع ذاته ، قيمه ، إنتاجيته ، واقعه الحالى والمستقبلى ، ومستوى رفاهيته .

ولا شك فى أن للتغيير مصاعبه ومشاقه ، فضلا عن الأعباء التى تصاحبه ، وتتولد عنه ، فالتغيير يمس العادات المستقرة ، والتقاليد السلبية الراسخة ، والقبول بالأمر الواقع والاستسلام له ، كما أنه قد يقتضى جهدا من بعض من يشملهم التغيير أو نشاطا جديدا يتعارض مع الخمول الذى تعودوا عليه ، وتلك أمور تقلق الكثيرين ويرفضها الكثيرون ، كما يمس مصالح مادية ، تتصل بدخول العلم ونتائجه فى المنافسة والتى قد تهدد المصالح القائمة .

فالتعليم يهدد التطرف والانغلاق وضيق الأفق والانعزالية ، والتغيير بالنسبة للكثيرين يمثل المجهول الذى يحسون تجاهه بتخوف غريزى ، وخشية تلقائية ، لذلك ، فإنه غالبا ما يواجه بالمقاومة المضادة والرفض المطلق ، حتى وقبل التعرف على معالمه وأبعاده .

كذلك ، فإنه من المهم والضرورى أن نضع فى حساباتنا وتقديراتنا ظاهرة المقاومة ، وردود الأفعال المتوقعة ، من أصحاب المصالح المضادة ، الأمر الذى يحتاج من القائمين عليه ، والعاملين من أجله ، إلى الوعى بذلك

كله ، والصبر عليه ، واحتماله .

كذلك ، فإن القائمين على التغيير يحتاجون إلى تأييد قُوى الخير والاستنارة ، لدعم جهودهم ، وتقوية مسيرتهم فى طريقهم الصعب والشاق . ولعلنا نلاحظ على امتداد التاريخ كله ، الثمن الفادح الذى دفعه وتكبده ، من دعا إلى التغيير وعمل له ، وشارك فيه ، لمجرد إعلانهم عن بعض الحقائق العلمية التى تخالف أو تناقض ما كان سائدا أو قائما فى عهودهم ، **ولكننا نقول فى النهاية إن هذا قدر المصلحين ، تجاه أعداء النجاح تارة ، وأصحاب الأفكار المتطرفة ، والمتشككين تارة أخرى ، والخائفين الوجلين بطبيعتهم وتفكيرهم مرات كثيرة .**

نحن على أبواب عهد جديد ، أكاد أرى فيه – وفى وقت قريب – التغيير الكبير فى المنطلقات والمسميات ، التى تعارفنا عليها ، وتعايشنا معها ، وسلمنا بها طويلا ، لقد حان الوقت ، الذى يصبح فيه « التعليم للجميع » وهو المبدأ الذى أجمع العالم عليه يوما فى جومتين – التعليم الجامعى للجميع والذى بدأ اليوم بالفعل تطبيقه ، والعمل من أجله فى كثير من الدول المتقدمة ، ليصبح هو الفكر السائد ، والبديل المطروح .

ومن هذه المسلمات – أيضا – مفهوم « التعليم على مراحل » ، والذى بدأ يتحول الى « التعليم المستمر مدى الحياة ، والتعلم الذاتى » ، والذى بدأت بالفعل إرهاصات تدل عليه ، وتشير إلى قرب وقوعه ، من تحول التعليم من المؤسسة التعليمية إلى التعلم الذاتى فى المؤسسة الاعتبارية ، أو كوخ إلكترونى ، وقد يجىء اليوم الذى يتحول فيه التعليم عن طريق الحواس ، إلى التعلم عن طريق الحقن أو الزرع الكيميائى أو الإلكترونى .

وليس ببعيد – أيضا – أن يتحول التعليم من معاناة ومشقة ، إلى متعة وسعادة ، وهو ما أرنو إليه وأتطلع أن يتحقق فى المستقبل .

ولعل هذا الكتاب – التعليم والمستقبل – الذى نأتى الآن إلى خاتمته – يكون قد ألقى الضوء على قضية التعليم ، بين الحاضر الذى نعيشه ، والمستقبل الذى نستشرف رؤيته ، فى الحقبة القادمة ، مع مستهل القرن الحادى والعشرين ، وبداية الألفية الثالثة .

ولقد حرصت أن تكون هذه الرؤية مستمدة من تحليل الواقع الذى نعيشه فى وطننا العربى بكل ملابساته وظروفه ، دون تهوين من شأنه ، أو تهويل لانعكاساته وأبعاده ، وبعيدا كل البعد عن جنوح فى الخيال ، أو طلب للمستحيل . فمهما كانت المهمة صعبة فى ذهن البعض ، ومعقدة ومتشابكة فى ذهن البعض الآخر ، فإنها فى كل الحالات ، وباتفاق كل الآراء ، مهما تعددت وجهات النظر ، واختلفت الرؤى ، قضية مصيرية للأمة العربية كلها فى ظل متغيرات عالمية متسارعة الخطى ، وتنافس دولى محتدم ، وسباق محموم نحو التقدم ، يأخذ بمعطيات العلم والتكنولوجيا ، ويتعامل بلغة وآليات العصر .

ويقينى الذى لا يتسرب إليه الشك وثقتى التى لاتهتز ، وإيمانى الذى لايتزعزع ، أن أمتنا العربية قادرة على تفهم واستيعاب هذا كله ، لتعود مرة أخرى كما كانت دائما عبر تاريخ مازلنا نذكره ، ونعتز ، ونفخر به ، وأن نعيد صياغة منطلقاتها إلى عالم الغد ، لتتبوأ فيه مكانتها اللائقة بها ، عن جدارة واستحقاق إذا خلصت النوايا ، وحشدت القوى ، وتفجرت ينابيع العطاء والإبداع ، وإذا أجمعنا جميعا على قضية تطرح نفسها علينا أن نكون أو لانكون ، وأثق أننا بإذن الله وتوفيقه سنكون .

دكتور حسين كامل بهاء الدين

نبذة عن المؤلف

- الدكتور حسين كامل بهاء الدين .
- أمين منظمة الشباب المصرية عام ١٩٦٥ .
- أمين المهنيين بالأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ١٩٦٨ .
- رئيس قسم طب الأطفال ومدير مستشفى الأطفال الجامعى الجديد بالقاهرة ١٩٨٨-١٩٩١ .
- وزير التعليم عام ١٩٩١ .
- حصل على الدكتوراه الفخرية من الجامعات التالية :
  - درجة الدكتوراه الفخرية فى العلوم فى يونيو ١٩٩٧ من جامعة جلاسكو بالمملكة المتحدة .
  - درجة الدكتوراه الفخرية فى الآداب فى يوليو ١٩٩٧ من جامعة ايست أنجليا البريطانية .
  - درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة هاشيتى التركية عام ١٩٩٧ .
  - الأستاذية الفخرية من جامعة طشقند بأزباكستان ١٩٩٢ .
- الزمالة الفخرية للجمعية الملكية للأطباء والجراحين باسكتلندا ١٩٩٣ .
- رئيس الجمعية المصرية لطب الأطفال ١٩٨٨ حتى الآن .
- رئيس الجمعية الدولية لطب أطفال المناطق الحارة ١٩٩٣ - ١٩٩٦ .
- رئيس الاتحاد العربى لطب الأطفال ١٩٨٩ - ١٩٩٣ .
- عضو اللجنة الدولية لصحة المرأة ١٩٩٤ .
- انتخب رئيسا للمؤتمر الدولى الحادى والعشرين لطب الأطفال ١٩٩٥ .
- اختير رئيسا للجنة الخبراء الدولية للتعليم عن بعد للدول التسع الأكثر سكانا فى العام ١٩٩٤ .
- جائزة صحة الطفل العالمية من منظمة الصحة العالمية عام ١٩٨٩ .
- حصل على الميدالية الفخرية لليونسكو ١٩٩٤ .

- حصل على جائزة الاتحاد الدولى لطب الأطفال للذين أسهموا فى تطوير التعليم ١٩٩٥ .
- حصل على درع اليونيسيف بمناسبة اليوبيل الذهبى للمنظمة عام ١٩٩٦ .
- اختير كأحد الشخصيات العامة والعلمية فى عدد كبير من الموسوعات العالمية .

المؤلفات :

- الأسلوب العلمى فى العمل السياسى ١٩٦٨ .
- أساسيات طب الأطفال ١٩٧٥ .
- دليل الوالدين لنمو الطفل وتطوره ١٩٩٠ .
- طفلك . كيف تحميه من الأمراض الشائعة ١٩٩٠ .

obeikandl.com

تبرع المؤلف الدكتور حسين كامل بهاء الدين بالعائد من حقوق تأليف هذا الكتاب لمشروعات التعليم ..

كما تبرعت دار المعارف بعائد الكتاب لصالح التعليم ..

obeikandl.com

رقم الإيداع	١٩٩٧/١١٤٢٦
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-5476-1

١/٩٩/٦٥

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)